المصالحة الوطنية ركيزة الأمن القومي الليبي

د. راقي مصطفى الشهيبي قسم العلوم السياسية ـ جامعة بنغازي فرع توكرة

ملخص:

بعد أن تعصف بدولة ما الأزمات نتيجة نزاع وصراع داخلي مسلح أو نتيجة لتغير حاد في نظام سياسي مركزي متشدد، تنهار أثر ذلك المنظومة الأمنية والشرطية للبلاد، عندئذ تقع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان يتعرض لها أفراد أو شرائح من المجتمع، وقد يتصاعد الصراع مما يشكل تهديداً للأمن القومي للدولة، ولكن في النهاية يجلس المتحاربين على طاولة المفاوضات. عندها تكون الحاجة للمصالحة الوطنية والعدالة الإنتقالية. من أجل رأب الصدع في النسيج الاجتماعي وتسوية الانتهاكات.

هذا البحث تناول حالة حقيقية للصراع الليبي، وظف فيها الباحث عدد من المناهج، المنهج الوصفي التحليلي لوصف ظاهرة تعثر المصالحة والعدالة الإنتقالية في ليبيا وتشخيصهما، ومنهج دراسة الحالة للتعرف على الأوضاع الليبية بطريقة تفصيلية من خلال التوصيف الدقيق لمسار الأحداث في ليبيا،

طرح الباحث عدة تساؤلات حول التحديات التي شكلت عائقا أمام المضي قُدماً نحو تحقيق المصالحة والعدالة الإنتقالية، من بين هذه التحديات الانقسام والصراع بين الليبيين والتي تمثل مهددات الأمن القومي الليبي.

وفي الختام كان السعي الي تقديم نموذج ليبي للمصالحة الوطنية، كمشروع وطني يهدف لتسوية شاملة ليتحقق بها ومعها السلم الاجتماعي الذي يُعد حجر الأساس لأي دولة في حفظ أمنها القومي.

Abstract:

After the country is ravaged by crises due to an armed internal conflict or a sharp shift from a strict central political system, its security and police systems subsequently collapse. At which grave human rights violations occur, affecting individuals or segments of society. Ultimately, the warring parties sit down at the negotiation table. This creates the need for

national reconciliation and transitional justice to mend the tears in the social fabric and address the violations.

The researcher employed several methodologies: the analytical descriptive approach to describe and diagnose the phenomenon of stalled reconciliation and transitional justice in Libya, and the case study methodology to understand the Libyan situation in a detailed and precise manner through an accurate description of the sequence of events in Libya.

The researcher raised several questions about the challenges that have hindered advancing towards achieving reconciliation and transitional justice. Among these challenges are the division and conflict among Libyans, which represent threats to Libyan national security.

In conclusion, the aim was to present a Libyan model for national reconciliation, as a national project aimed at a comprehensive settlement. Through this, and with it, social peace, the cornerstone of any state perusing or preserving its national security.

المقدمة:

بعد أن تعصف بدولة ما الأزمات نتيجة نزاع وصراع داخلي مسلح أو نتيجة لتغير حاد في نظام سياسي مركزي متشدد، تنهار أثر ذلك المنظومة الأمنية والشرطية للبلاد، عندئذ تقع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان يتعرض لها أفراد أو شرائح من المجتمع، وقد يتصعد الصراع مما يشكل تهديداً للأمن القومي للدولة، ولكن في النهاية يجلس المتحاربين على طاولة المفاوضات. عندها تكون الحاجة للمصالحة الوطنية والعدالة الإنتقالية. من أجل رأب الصدع في النسيج الاجتماعي وتسوية الانتهاكات.

هذا البحث تناول حالة حقيقية للصراع الليبي[1]، وظف فيها الباحث عدد من المناهج، المنهج الوصفي التحليلي لوصف ظاهرة تعثر المصالحة والعدالة الإنتقالية في ليبيا وتشخيصهما، ومنهج دراسة الحالة للتعرف على الأوضاع الليبية بطريقة تفصيلية من خلال التوصيف الدقيق لمسار الأحداث في ليبيا،

[1] ـ مجموعة محاضرات قام الباحث بتدريسها خلال السنوات 2021، 2022، 2023م، (كمقرر لمادة قضايا سياسية معاصرة) لطلبة قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد. جامعة درنة.

طرح الباحث عدة تساؤلات حول التحديات التي شكلت عائقا أمام المضي قُدماً نحو تحقيق المصالحة والعدالة الإنتقالية، من بين هذه التحديات الانقسام والصراع بين الليبيين والتي تمثل مهددات الأمن القومي الليبي.

كانت نقطة التحول في بلادنا ليبيا خسارة التيار الديني السياسي للانتخابات في 2014[2] فأنقلب الخاسر علي الديمقراطية وتنكر لنتائج الصندوق ولم يُسلم برفض الشارع لهم ، فكان العنف والنزاع المسلح بدعم خارجي والقتل والتدمير وكانت الجماعات المسلحة المتطرفة التي أساءنا تقدير قوتها، كما أساءنا تقدير سلبيات التدخل الخارجي المدمر، فكانت حرب أهلية بالوكالة، القتال بشراسة والتدمير بدون هوادة نتج عنه بنية تحتية مدمرة، وتدمير مناطق، و انتهاكات لحقوق الإنسان وسيادة خطاب الكراهية، انقسام سياسي ومجتمعي، ضعف ثقافة المسائلة لصالح الانتقام ، فساد الفساد في مختلف أجهزة الدولة ، وعانت ليبيا من تدمير معظم البنية التحتية للدولة

مشكلة الدراسة: استمرار الحالة الراهنة من التخوين وعدم الثقة بين شركاء الوطن وترتب عنه استمرار حالة الانقسام والصراع

ـ الي أي مدى غياب أو فشل المصالحة يشكل تهديد علي الأمن القومي الليبي؟

نتيجة لسؤال مشكلة الدراسة تتفرع منه سلسلة من التساؤلات التالية:

ـ ما هي المصالحة الوطنية؟

ـ لماذا المصالحة الوطنية؟ **من يصالح من؟** ما هي أليات وخطوات المصالحة الوطنية؟

ـ ماذا نعني بالعدالة الإنتقالية؟

ـ ما هي تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا؟

فرضية الدراسة:

تتمحور فرضية الدراسة على النحو التالي:

" نجاح المصالحة الوطنية والعدالة الإنتقالية عنصر أساسي لتحقيق الأمن القومي الليبي"

أهمية الدراسة:

1ـ أهمية موضوع المصالحة الوطنية في الإستقرار السياسي والأمن القومي

2ـ مساعدة صانعي القرار في مختلف المستويات للتعامل مع الأزمة المهددة للأمن القومي الليبي.

3ـ تزويد المكتبة بموضوع أهمية المصالحة الوطنية في حماية الأمن القومي، ليبيا

4ـ سبب ذأتي: إهتمامي بملف المصالحة الوطنية في ليبيا.

[2] https://alarab.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8 2015/07/20 صحيفة العرب، أبو جهاد العربي، الحالة الإسلامية في ليبيا: خسارات السياسة وعربدة الميليشيات
تاريخ الدخول 2025/10/21

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على عدد من المناهج للوصول الي تعميمات منها: منهج دراسة الحالة بإعتبار الدراسة حول حالة ليبيا في تطبيق المصالحة والمنهج التاريخي لتتبع مراحل تطور الظاهرة محل الدراسة والمنهج الوصفي التحليلي وهو المنهج الذي يتم من خلاله دراسة الأحداث بداية بوصفها ومن ثم الانتقال الي مستوى التصنيف والربط والتفسير ثم الاستنباط واستخلاص النتائج[3]، لوصف وتحليل الظاهرة محل الدراسة والتي تدور حول دور العدالة الإنتقالية كمتغير مستقل، في تحقيق الأمن القومي كمتغير تابع.

أهداف الدراسة:

1 ـ التعريف بمفهومي العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية

2ـ تسليط الضوء على تحديات المصالحة وآثارها علي الأمن القومي

3ـ تنبيه لمعرقلي المصالحة الليبية: مستقبل أبناءكم وبلادكم رهين أطماعكم

4ـ بيان دور المصالحة والعدالة الإنتقالية في تحقيق وحماية الأمن القومي الليبي

5 ـ تقييم الفرص والحوافز للتوصل الي نموذج ليبي للمصالحة

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم هذا البحث إلى مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة مع عدد من النتائج والتوصيات التي تم التوصل اليها في هذا البحث، بالإضافة الي قائمة بالمصادر والمراجع.

الدراسات السابقة:

1 ـ دراسة محمد عبدالحفيظ الشيخ (2017)، المصالحة الوطنية في ليبيا، التحديات وآفاق المستقبل، سلطت الضوء على التحديات التي تواجه عملية المصالحة الوطنية، توصلت الدراسة بأن الإشكالية الأساسية وراء تعثر مسار المصالحة ترجع الي غياب تطبيق العدالة الإنتقالية، ويعد الملف الأمني الأكثر تأثراً نتيجة عرقلة المصالحة ولتحقيق المصالحة يستوجب وضع خارطة طريق ليبية.

2 ـ دراسة حادي، إبراهيم (2018) الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية علي الأمن الوطني الجزائري، دراسة تداعيات حالة فشل الدولة في ليبيا وما تمنحه من بيئة مناسبة لتنامي مختلف التهديدات الأمنية الأخرى، وتشير الدراسة إلى أن التهديدات تعدت الحدود الليبية الي دول الجوار وتحديدا الجزائر، وأوصت الدراسة بضرورة تبني دول الجوار مقاربات ومقترحات لحل الأزمة.

3 ـ دراسة علياء المنصوري 2021، بعنوان تأثير الأزمة الليبية علي الأمن القومي لدول شمال إفريقيا، هدفت الدراسة الي فهم أبعاد الأزمة الليبية وتأثيراتها علي الأمن القومي لدول شمال

[3] ـ أبراش ، إبراهيم (2009) المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، الطبعة الأولى، لبنان ـ بيروت ـ باحث للدراسات الفلسطينية و الاستراتيجية ص 151.

إفريقيا، وبشكل خاص على الجزائر، كما أظهرت نتائج الدراسة أسباب ودوافع الأزمة بما في ذلك التدخلات الأجنبية ودورها في تأجيج الصراعات، أوصت الدراسة بتعزيز التعاون الأمني بين دول شمال أفريقيا وتطوير اليات فعالة لمواجهة تداعيات الأزمة الليبية.

4 ـ دراسة عبد القادر فرج عبد القادر 2025، الانقسام السياسي وأثره علي الأمن القومي (دراسة حالة ليبيا) أهمية الدراسة سلطت الضوء على تدهور الأمن والفوضى وعدم القدرة على بناء مؤسسات قوية موحدة، نتيجة الانقسام السياسي انتشار الجماعات المسلحة والفصائل المختلفة مع التدخلات الأجنبية، من نتائج الدراسة عدم الاستقرار السياسي هو تهديد مباشر للأمن القومي الليبي من مظاهره ضعف الدولة في مواجهة التحديات والتغيرات الديمغرافية، التوصيات دعم الاستقرار والأمن في ليبيا

حاولت الدراسات السابقة التعرض للتحديات والعراقيل وأيضاً بينت عدم استقرار الدولة يشكل تهديد للأمن القومي الليبي، وهي ما يتفق كاتب البحث معهم، ولا يكتفي الباحث بذلك بل ما يميز هذا البحث التعمق أكثر في تحليل التحديات وأسبابها وأيضاً يعتبر محاولة لتقديم نموذج للمصالحة يتناسب مع قيم وتوجهات المجتمع العربي الليبي المسلم.

الكلمات المفتاحية: الأمن، الأمن القومي، المصالحة الوطنية، العدالة الانتقالية

الأمن: ضد الخوف وأمن الشيء أطمأن إليه ولم يخف منه[4]

وعرف روبرت مكنمارا الأمن بشكل أوسع بقوله: هو في علاقة تفسيرية وسببية مع التنمية، حيث من دونها لا يوجد أمن وإن الدولة التي لا تنمو في الواقع لا يمكن أن تظل ببساطة آمنة[5].

الأمن القومي الليبي: هو قدرة الدولة الليبية علي تحصين سكانها من المخاطر والتهديدات سواء داخلية أو خارجية. ومن التعريفات، تعريف عالم السياسة الفرنسي داريو باتيستيلا: رأى أن الأمن القومي موضوعاً يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية وبمعنى ذاتي، فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محور هجوم، وهذه القيم من منظوره تتمثل في بقاء الدولة، والاستقلال الوطني، والوحدة الترابية، والرفاه الاقتصادي، والهوية الثقافية والحفاظ على الحريات الأساسية. في تقديري من خلال تعريفات الأمن القومي **يتضح أنه مفهوم شامل يعني: أمن المواطن والمجتمع وأمن الوطن.**

المبحث الأول:

المطلب الأول: الإشكالية والصراع

وكنتيجة للحرب الأهلية التي مرت بها البلاد، ألاف القتلى معظمهم من الشباب، وجرحى ومعاقين، وتم تهجير تقريباً 400،000 من الليبيين بين نازح في الداخل ومهجر في الخارج، وسجون خارج نطاق سلطة وزارة العدل[6] ونتج عنه أضرار بالنسيج الاجتماعي في ليبيا،

---

[4] ـ الجوهري ، إسماعيل بن حماد(2009) الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، القاهرة، دار الحديث. مصر.ص26

[5] ـ مكنمارا، روبرت (1970)، جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة. ص125.

[6] ـ السجناء السياسيين والمفقودين داخل السجون الليبية: الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان

http://www.anhri.net/libya/lw/pr040700.shtml تاريخ الدخول 2025/10/21

وانتشار عدم الثقة والتخوين بين القيادات المسيطرة على المشهد السياسي ، إذ المجتمع يعاني من انقسام المؤسسات وغياب السيادة غياب احتكار الدولة للعنف الشرعي، وتدخل قوى مسيطرة بدعم وتدخل أجنبي وأزداد التدخل الخارجي في القرار الليبي، مما مكن من سيطرت حالة من الحزن والألم وفقدان الثقة في كل شيء وانتشار السلبية وللامبالاة بالشأن العام بين المواطنين. وساد خطاب الكراهية بوسائل الإعلام المختلفة. وأصبحت حقوق الإنسان تعاني من الانتهاكات، وبات 40% من الليبيين تحت خط الفقر[7]، كل ذلك تؤثر على قضية الانتماء والهوية، قال علي كرم الله وجهه:" الفقراء غرباء في أوطانهم"، وشيوع مبدأ نهب وسرقة المال العام، فتم سرقة وإهدار المليارات من العملة المحلية والأجنبية، نهب موارد الدولة من المعادن المختلفة، وسرقة الآثار، (أصبحت سيادة الدولة في مهب الريح).

أكثر من 15 مليون متر مربع في ليبيا أي ما يعادل 15 كيلومترا مربعا-ملوّثة **بالذخائر المتفجرة والألغام في جميع مناطق البلاد**، مقتل 19 شخصا خلال العام 2022، بسبب المتفجرات، إضافة إلى 14 طفلا بالسبب ذاته وتلوث البيئة بالإشعاعات وما سببته من أعداد مأهولة لمرضى السرطان

ونحن في ليبيا نعاني منذ سنوات من الانقسام السياسي ومن الصراع على السلطة ومن الحرب الداخلية، وما سببته من مآسي وأزمات بالمجتمع

ـ بعد هذا الذي حدث لنا، انعكس بأثره السلبي على كل مناحي الحياة في ليبيا وبالتالي شكل تهديد مباشرة للأمن القومي الليبي؟

مما يشكل حالة من الحزن والألم والخوف من المستقبل، وهذا يتطلب موقف جاد وصادق من المنتمين لهذا الوطن في وقف هذا النزيف، ومحاسبة من تسببوا في ذلك وجبر الضرر بالمصالحة الوطنية والعدالة الإنتقالية وعودة الثقة بين الليبيين

المطلب الثاني ـ المصالحة الوطنية:

ـ حدثني أحد الحكماء والشيوخ بقوله بذلنا جهود مضنية لتأمين لقاء يجمع الليبيين للمصالحة الوطنية ودعونا ممثلين عن جميع أطراف النزاع، وتحرينا كل سبل النجاح للمؤتمر بما في ذلك اختيارنا لمدينة في المنطقة الغربية غير خاضعة للمليشيا، ، ولكن كان الفشل هو نصيب المؤتمر منذ اليوم الأول، من بين أهم أسباب الفشل ، هو استخدامنا لمصطلح **المصالحة** وكان الفهم الخاطئ للمصالحة حاضراً وثابت في عقلية وأذهان الليبيين، المصالحة تعني الرز واللحم والتنازل.

نعم طيلة المرحلة السابقة عند معظم الليبيين هناك خلط في الرؤية للمفهوم بين ما يسمى بالصلح بين أفراد أو عائلات أو قبائل أو كيانات وبين المصالحة الوطنية التي تمثل أكبر من ذلك تمثل مشروع مجتمعي لإنقاذ الدول من حالات الانهيار نتيجة الحروب والتقاتل.

---

[7] في تقرير للمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان: نسبة **الفقر** في **ليبيا** ترتفع إلى نسبة 40%، خلال سنة 2023م:
دراسة لمصلحة الإحصاء والتعداد تبين متوسط مصاريف الأسرة والفرد الشهرية، ومركز الدراسات الاجتماعية يُفيد بأنّ نسبة الفقر في **ليبيا** لعام 2023م ترتفع إلى نسبة 40%، وذلك بحسب النتائـج الأوليـة للمسـح الشامل لدخل و الإنفاق الأسري 2022/2023م.
وذلك جراء عدة أسباب أهمها التضخم المرتفع وانهيار قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية والغذائية
25/ديسمبر /2023 https://www.facebook.com/nchr.ly تاريخ الدخول 2025/10/21

ـ وهذا مدخل يقودنا الي ضرورة توحيد المفاهيم وإيجاد إطار مفاهيمي متفق عليه للمصالحة وللعدالة الإنتقالية. (وهذا من أهداف هذا البحث حيث يتطلب أن نتفق على إطار عام لمفاهيم المصالحة والعدالة الإنتقالية)

تعريف مفهوم المصالحة الوطنية[8]: هي عملية توافق وطني تنشأ على أساسها علاقة بين الأطراف السياسية والمجتمعية تبدأ من حالة الشرخ الاجتماعي وتنتهي بحالة الرتق الاجتماعي، **عملية التوافق هذه** قائمة علي العدل ولتسامح وإزالة آثار صراعات الماضي لتحقيق التعايش السلمي بين أطياف المجتمع كافة، بما يضمن المحافظة على استقرار الدولة والانتقال الصحيح للديمقراطية، وفق مجموعة من الإجراءات والآليات تشملها المصالحة والعدالة الإنتقالية.

ـ المطلب الثالث: مفهوم العدالة الإنتقالية

و العدالة الإنتقالية شرط من شروط نجاح المصالحة، تأتي الأهمية من كونها خارطة طريق مجربة بهدف معالجة الانتهاكات الكثيرة لحقوق الإنسان ولإنقاذ الدولة وشعبها من الأزمات العنيفة ومنع الاستمرار في مستنقع الحروب وتحفظ الدولة من الانهيار، **وعُرفت العدالة الإنتقالية**[9] **: بأنها جملة الآليات و التدابير القضائية والغير قضائية ، بمعني ليست كلها قضاء فقط كما يعتقد البعض ، بل هي قضاء وملحقاته من الادعاء و الاتهام ، التحريات وتقصي الحقائق والإحضار والضبط أو الاستدعاء، والتحقيقات لكشف الحقيقة، وتحديد المسؤولية، والاعتراف والإدانة، وفيها إجراء غير قضائي الاعتذار ومواساة أسر الضحايا ، والتعويض وجبر الضرر ثم العفو(جوهر العدالة الإنتقالية هي إنصاف الضحايا).**

والعدالة الإنتقالية أيضاً تشمل تقويم وتأهيل مؤسسات الدولة، وخاصة الأمنية والضبطية فالعدالة الإنتقالية لا تعمل بمعزل عن باقي الأجهزة والقنوات، والعدالة الإنتقالية لا توصف كنوع خاص للعدالة بل هي مُقاربة من أجل تحقيق العدالة في فترات الانتقال من النزاع المسلح والقتال وقمع الدولة ألي وقف القتال وتحقيق المحاسبة العادلة وإلى السلم الاجتماعي واحترام حقوق الإنسان والتعويض عن الضحايا وبناء السلام، وتمر العدالة الإنتقالية بثلاث مراحل: الحقيقة، العدالة والقصاص، ثم المصالحة.

المطلب الرابع: أهمية العدالة الإنتقالية:

العدالة الإنتقالية تحكمها قواعد متعارف عليها دولياً: الكشف عن الحقيقة، تحديد المسؤولية، جبر الأضرار، وجوهر العدالة الإنتقالية هي **إنصاف الضحايا** وبالتالي أهميتها تكمن في الآتي:

1ـ من حق الضحايا وأسرهم معرفة الحقيقة، أن يروا تحقيق العدالة فيمن ارتكبوا الانتهاكات وأجرموا بحقهم. وأن يشعر المتضررين بأن الجاني لا يفلت من العقاب

---

[8] ـ ابوبكر، ابوبكر خليفة (2017/04/23). مقترح للمصالحة الوطنية العميقة الشاملة. تاريخ الدخول 2025/10/30 مجلة تحالي الإلكترونية http://www.ta7alil.com
أنظر المزيد: المصطفى صويلح، مداخلة بعنوان: " المصالحة أي مفهوم لأية آليات؟" في إطار ندوة المصالحة، بمدينة البرباط يوم 12 نوفمبر 2005. المغرب.

[9] نصر الدين بوسماحة، الممارسة الدولية في مجال العدالة الإنتقالية، مجلة القانون والمجتمع والسلطة، العدد الثاني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، الجزائر، 2013.
وأنظر أيضا: ـ عادل ماجد، العدالة الإنتقالية والإدارة الناجحة لما بعد الثورات، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، نيسان 2013.

2- وقف الانتهاكات ومنع نزيف القتال والدمار وقطع الطريق على استمرار العداء بين الأخوة شركاء الوطن.

3- تحقيق العدالة والمساواة بمعناها الواسع، بالتحقيق في الجرائم الماضية لمعرفة الحقيقة وتحديد المسؤولين عن الانتهاكات والجرائم ومحاسبتهم ومعاقبتهم.[10]

4 - أداة فعّالة للسلام للحفاظ على كيان وبنيان الدولة وضمانة عدم تكرار وقوع انتهاكات مستقبلية.

5 - العدالة الإنتقالية أيضاً تعطي ضمان لمرتكب الجرم بتطبيق العدالة والإنصاف في حقه، ومنع استيفاء الحق بالقوة وعدم اللجوء للثأر ضده.

6- تعويض الضحايا وأسرهم وحصولهم على التعويضات العادلة، وهي معالجة عملية وأساسية، نتيجة لما تعرض له الضحايا من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان

7- العدالة الإنتقالية تمنح الدولة المأزومة وشعبها العودة إلى الحياة السياسية والاجتماعية المستقرة وتمنح رعاياها الإستقرار والمشاركة في تنمية بلادهم

8 - الانتهاكات في حقوق الإنسان لا تؤثر على الضحايا فقط، بل على المجتمع ككل، أن يفقد المجتمع الثقة بفعالية القانون، والأليات التقليدية للعدالة، لذا وجب إصلاح وتأهيل مؤسسات الدولة التي حدثت الاختراقات في ظلها أو التي كان لها دور في الانتهاكات مثل القطاع الأمني والمؤسسات القضائية والعسكرية والشرطية ونحو ذلك، ومن التدابير مثل: إبعاد بعض المسؤولين غير الأكفاء من المشهد.

9 - من نتائج المصالحة الوطنية وحدة النسيج الاجتماعي وقيام حوار وطني شامل يمهد لبيئة صحية لنشأة وصياغة عقد اجتماعي (دستور التوافق)

استراتيجيات العدالة الإنتقالية

1- إقامة الدعاوي الجنائية والتحقيقات مع المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات، ومن الأمثلة على مثل هذه الدعاوي: المحاكمات التي حدثت في روندا التي أجريت للذين ساهموا في المذابح والقتل.

2- لجان الحقيقة: هي عبارة عن هيئات غير قضائية تُجري تحقيقات تخص الانتهاكات التي حدثت في الماضي القريب (مع تحديد نطاق زمني لتطبيق العدالة) ثم تصدر تقارير وتوصيات بهدف إيجاد طرق ووسائل لمعالجة الانتهاكات والترويج للمصالحة، وتعويض ضحايا الانتهاكات وتقديم المقترحات التي من شأنها الحد من تكرارها في المستقبل ومنعها.

3- برامج التعويض: هي عبارة عن مبادرات تدعمها الدولة من أجل المساهمة في جبر الأضرار المعنوية والمادية التي نتجت عن انتهاكات الماضي، حيث توزع تعويضات رمزية ومادية على الضحايا ومن ضمنها الاعتذارات الرسمية.

[10] سالم دينار علي عمر، وميلاد محمد الشاطر، "مقاربة التجارب الأفريقية للمصالحة الوطنية في ليبيا"،(دراسة لحالتي رواندا واوغندا)، المؤتمر العلمي السنوي الأول ،25-26 نوفمبر 2020، تحت شعار (تحديات بناء الدولة الليبية بين الواقع والآفاق) كلية الاقتصاد والتجارة ، الجامعة الأسمرية . زليتن. ليبيا ص10 .

ـ المبحث الثالث: الأمن القومي الليبي والمصالحة

تحديات المصالحة كثيرة ومتنوعة تمثل تهديد كبير علي الأمن القومي الليبي

ـ المطلب الأول: تحديات المصالحة

1ـ الاستقطاب الحاد الذي جرى في الغرب الليبي وشرقه، وعمقه التدخل الخارجي[11] لدعم هذا الطرف ضد الآخر، وتم إعطاء الفاعلين الدوليين دور في العديد من القضايا ومنها ملف المصالحة الوطنية، أصبحت الأوضاع في ليبيا رهينة لأطراف خارجية

2ـ غياب الثقة بين أطراف الصراع في ليبيا حال دون تقديم التنازلات، مع استمرار حالة العداء بين المدن مثال تاورغاء ومصراته (وهو أحد مبررات عدم عودة معظم سكان تاورغاء). وهذا يشكل تهديداً لبناء الدولة واستقرارها.

3 ـ في خضم الصراع، الليبراليون همشوا التيارات الإسلامية، والإسلاميين همشوا الليبراليين، وكلاهما همش المحسوبين على النظام السابق وأقصوهم، وهكذا الوحدة الوطنية في أزمة، وعلى الجميع أن يعوا أنهم شركاء في الوطن.

4 ـ وسائل الإعلام تحولت إلى محاور للقتال ساهمت في الانقسام والتأجيج ببث خطاب الكراهية.

5 ـ "روح المواطنة في ليبيا تعاني " فالموروث السائد في الدولة العربية إزاء المواطنة أنها تلزم المواطن بالواجبات ولا تعترف له بالحقوق، وليبيا لا تشكل استثناء في ذلك، روح المواطنة في ليبيا تعاني، ولذلك أطراف الصراع كل ينظر لمصلحته وما يحققه من الكعكة حتى عند رجل الشارع فالكل يبحث عن مصلحته، تغلب عليهم أنانيتهم وينظرون للمصالحة كغنيمة ويتم عرقلة أي حل مالم يحقق مصلحته الشخصية.

6 ـ الأطراف المنهمكة في الصراع يملكون قوة السلاح والمال والإعلام، مما يشكل تهديد مستمر.

7 ـ نتيجة لوجود أوصياء على المجتمع يعتقدون بقدرتهم على تقديم حلول جاهزة ورؤية لكيفية الحل ويرفضون أي جهد للمصالحة ويعملون على فرض أجندتهم.

8 ـ بعض القوى في الوطن تطرح المصالحة وتنادي بها للاستهلاك المحلي، دونما قناعة حقيقية، بل هي فعلياً تقف ضدها، وإن آخر اهتماماتهم رأب الصدع بالمجتمع.

9 ـ تراكمات ناتجة عن الفشل المتكرر في المصالحات السابقة ساهمت في خلق رؤية سلبية للحل.

المطلب الثاني: ـ تجارب الدول والمجتمعات الأخرى

تجارب الدول في المصالحة قد نأخذ منها العبرة في الإصرار على النجاح، وقابلية المشكلة على الحل كمثال يُحتذي به، ولكن الآلية وأسلوب العمل في المصالحة يختلف لاختلاف البيئة ولاختلاف القضايا في أسبابها مثال ففي المغرب: رغم النقد الموجة لها إنها ساوت بين الضحية والجلاد،

[11] سالم دينار علي عمر، وميلاد محمد الشاطر، "مقاربة التجارب الأفريقية للمصالحة الوطنية في ليبيا"،(دراسة لحالتي رواندا واوغندا)، المؤتمر العلمي السنوي الأول ،25-26 نوفمبر 2020، تحت شعار (تحديات بناء الدولة الليبية بين الواقع والآفاق) كلية الاقتصاد والتجارة ، الجامعة الأسمرية . زليتن. ليبيا ص36.

وسواء أخذت تسمية لجنة الحقيقة كما في تجربة الأرجنتين، أو الحقيقة والمصالحة كما في تجربة جنوب أفريقيا (مشكلة ناتجة عن الفصل والميز العنصري)، وفي تونس هيئة الإنصاف والمصالحة فالهدف السلم الاجتماعي واستقرار الدولة.

ـ وإذا ألقينا نظرة على النموذج العراقي في تطبيق العدالة الإنتقالية: يتبين لنا أنه جرت فعاليات العدالة الإنتقالية والمصالحة في ظل السلطة المدنية للاحتلال الأمريكي للعراق، بإصدارها الأمر رقم واحد قانون الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث، وقوانين حل الجيش والمؤسسات الأمنية 2003 ومحكمة خاصة بمحاكمة أركان النظام السابق.

وبالتالي العدالة الإنتقالية في العراق لم تكن امتداد لما كانت تتناوله النخب السياسية العراقية بل كان برنامجاً مفروضاً من الخارج.

ويُنظر للنموذج العراقي في إطار المعالجات للدول ما بعد النزاع، وبالتالي العدالة الإنتقالية في العراق تمثل تفاعل محلي عالمي (والعالمي أختصر بالحضارة الغربية الذي تمثل في التوجهات الأمريكية ـ القوة المسيطرة ـ تنفذ نموذجها السياسي مستغلة العدالة الإنتقالية كأداة للسيطرة والتمكين في العراق) وبالتالي هو بناء النماذج للعدالة الإنتقالية بمقاييس غربية، وتم توظيف المؤسسات الدولية لتحقيق هذا النموذج بناءً وتوجيهاً وتقييماً.

ـ وهنا أضيف ليس من العدالة والمنطق التعامل مع مشروع العدالة الإنتقالية المستورد والمفروض، لإن الفاعلين المحليين ورؤاهم ومرجعياتهم الثقافية والسياقات السوسيوسياسية كانت بعيدة عما يجري ، والجدير بالذكر وفي إطار تقييم للعدالة الإنتقالية وفشلها، صدر سنة 2013 تقرير بعنوان" **إرثٌ مرٌّ[12]: دروسٌ من عملية اجتثاث البعث في العراق** "، يتضمن دروساً قيّمة لبلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تواجه تحديات كبيرة إذ تنظر في كيفية التعامل مع إرث الإساءات التي ارتكبتها الأجهزة الأمنية والسياسية لأنظمة الحكم السابق ، مسح كامل لمسار العدالة الإنتقالية في العراق وتعثراتها وفشلها وتجسد ذلك في:

1ـ أصبح مشروع العدالة الإنتقالية جزء من النزاع الطائفي في العراق

2ـ تغلبت فكرة الانتقام داخل مشروع العدالة الإنتقالية

3ـ أصبح نموذج العدالة الإنتقالية خاضعاً لنموذج القصاص.

لم يُحسن تقديم العلاقة " الرابط " بين العدالة الإنتقالية والمصالحة مع ضرورتها لإنجاز المصالحة بعد صراع عنيف وتمزق النسيج الاجتماعي، تقدم إعادة بناء الثقة والاعتراف وبناء اتفاقات الحد

---

[12] ـ نيويورك، 5 آذار/مارس 2013** ـيطلق المركز الدولي للعدالة الانتقالية [تقريراً جديداً](http://ictj.org/ar/publication/bitter-legacy-lessons-de-baathification-iraq)يوفر معلومات مفصلة وتحليلاً بشأن عملية تفكيك حزب البعث في العراق واجتثاث أعضائه من مؤسسات الدولة.
يستند التقرير إلى أبحاث ميدانية شاملة ومقابلات مع مسؤولين في الهيئة الوطنية العليا لاجتثاث البعث، ويركز على عملية تطهير المؤسسات العراقية من أعضاء حزب البعث الذي كان خاضعاً لنظام صدام حسين، وهي أكبر وأشهر عملية عزل موظفين لأسباب سياسية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا."
ـ أيضاً أنظر: عبدالحسين شعبان: " اجتثاث البعث...وشيء عن المصالحة والمساءلة والعزل السياسي (1-2) "الزمان ، 8/5،6 /2007، قارن ب: " مبادئ شيكاغو لعدالة ما بعد النزاعات المسلحة" ص 67، وحازم محمد عتلم ،" حماية ضحايا المنازعات المسلحة" ص 439 ، 516 ، ورقتان قُدمتا إلى : وثائق مؤتمر العدالة ما بعد النزاعات المسلحة والمحكمة الجنائية الدولية 15- 17 يناير 2009.

الأدنى في رؤية الماضي. لم تعد العراق أمة (بكل أسف) بل تجميع أثنيات متعددة حيث خضعت العدالة الإنتقالية للتفسير الطائفي وتحولت إلى آده انتقام طائفي، لاحضنا ذلك في محاكمة صدام لاحقت حتى تغيير القضاة لضمان إصدار حكم بالإعدام، (في الوقت الذي يفترض فيه أدبيات العدالة الإنتقالية كانت تفترض عمليات إيجابية لبناء السلام المستدام وهو يعني عمليات مطولة لإعادة تعريف وتفسير الواقع والهوية والنزاع، **ولكن في العراق سارت الأمور بعكس هذا تماماً) وفقاً للآتي:**

أولاً: بدئ بتفسير الماضي علي أساس طائفي وأن لم يكن الواقع هكذا وإن الحاضر هو استمرار لهذا الماضي، المسار لم يكن مساراً حتمياً بل هو خيار في سياق رؤي متعددة ومتعارضة عن المصالحة الإنتقالية، ما ورد عن العدالة الإنتقالية وكيف تحول مشروع كان المفروض النيء بالنفس عن روح الثأر والانتقام في جميع أنحاء العراق،

ثانياً: المحاسبة كان يفترض أن تتم في جو من الثقة والتصالح وعلى هذا الأساس ينبغي أن تفوق أهمية الإقرار بجريمة النظام، أن تفوق الرغبة في الانتقام ومعاقبة أعضائه. لذلك وجدنا تحول هيئة الحقيقة والمصالحة في العراق ألي هيئة للاجتثاث والتطهير، مما مثل معه الأمر اقتباس نسخ من مشروع اجتثاث النازية ولا يقوم على التدقيق بل التطهير الشامل والاستئصال الأيديولوجي وحرمان الاف العراقيين من الوظائف.

كان الأجدر هو إخضاع المذنب الي محاكمات عادلة ومن ثم إعادة تأهيله ليكون فاعلاً اجتماعيا، لإن سيطرة نموذج القصاص لا ينفصل عن سياق إنهيارالدولة وبقائها دولة فاشلة ضعيفة، وفلسفة العقاب دليل علي غياب السلطة أو ضعفها فبدأت كأنها بين غالب ومغلوب أو منتصر ومهزوم.

من التحديات التي واجهت المصالحة في العراق أنها تمت في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق على حساب الفاعلين المحليين المعنيين بالمتابعة والتنفيذ، وهذا درس ينبغي أن نتجنبه في الحالة الليبية.

ـ ولأن مشروع العدالة الإنتقالية ليس شعار مستقل عن الواقع بل له امتداداته وفضائه ومضمونه السياسي والاقتصادي والاجتماعي نلحظ ذلك بالنظر لتجربة الجزائر لمواجهة أثر العشرية السوداء، كان الانتقال السلمي أسس له الخطاب الشعبوي الذي بدئ بالسلم السياسي وإن أخذ وقتاً حتى استقرت معه البلاد، والانتقال الديمقراطي في أي مجتمع ركيزته وأساسه هو قبول الاختلاف وقبول الآخر.

ـ نعدد وندرس **التجارب الإقليمية والدولية في المصالحة نستأنس بها ونبني عليها ولا نستنسخها**، إذ يلاحظ في حال النماذج الناجحة **كان لعنصر التنازل والتضحية** وجود ودور مهم تمثل في مانديلا في النموذج جنوب أفريقيا والرئيس بول كاغامي الرواندي في روندا لا غالب ولا مغلوب، واليقين أن تقديم التنازلات هي للوطن وهذا درس جدير بالتقدير والأخذ به في الحالة الليبية.

ـ المطلب الثالث: عناصر نجاح المصالحة والعدالة الإنتقالية:

لنجاح المصالحة الوطنية والعدالة الإنتقالية في ليبيا لابد من توفر مجموعة من الشروط والعوامل وهي:

1- البيئة والمناخ المناسب (مطلوب اتخاذ إجراءات تهدئة، وخفض التوتر ومنع الاحتقان، والحد من التهييج الإعلامي) مع شيوع مفهوم المصالحة بين الناس، بمعنى أنه يستقر في وجدان الناس وأحاسيسهم وقناعاتهم بأن المصالحة هي الأداة التي تخرج المجتمع الليبي من نفق الحروب والاقتتال إلى بر الأمان، لا بد من شعور المواطن مع القدرة على تشخيص الحالة بإن المصالحة الوطنية والعدالة الإنتقالية هي المخرج من النفق المُظلم، لكي يؤمنوا بها ويدافع عنها.

، وشيوع فكرة أن المصالحة وسيلة قابلة للتحقيق. (مع نشر ثقافة التسامح وتقديم التنازلات من أجل الدين والوطن). وأن نؤمن بأن المصالحة هي أخر مرحلة، تسبقها لجنة العدالة ومحاسبة المخطئين وجبر الأضرار واللجان العسكرية أيضاً يتوجب أن تعالج ملف الكتائب العسكرية المدججة بالسلاح، لتوحيد المؤسسة العسكرية.

ومن خطوات التهيئة للمصالحة عدم ترك ملف المصالحة لقنوات ضعيفة وغير مؤهلة أو غير جادة في تحقيق المصالحة، وإن الأطراف المحايدة المستقلة، وهي الأكثر قدرة على تكثيف أصحاب الأزمات وأصحاب الحقوق كالنازحين أو المهجرين وتجعل منهم مكونات ضاغطة (جماعات ضغط حمائية) وترشدهم وتوجههم نحو سلوك حضاري للضغط على المؤسسات وصانع القرار، وأيضاً لوجود منظمات المجتمع المدني في كل مدن وقري الوطن يُمكنها من أداء هذا الدور. هناك تجمعات وروابط لها علاقة مباشرة بملف المصالحة ينبغي توظيفها مثال (تجمع أسر الشهداء والمفقودين)، تجمع النازحين والمهجرين، منظمة الأسرى، منظمة الدفاع عن ضحايا الإرهاب والعنف المادي، منظمة ضد انتهاكات حقوق المرأة والطفل، منظمة أولياء الدم وأسر الضحايا، منظمة محاربة خطاب الكراهية) لضمان حقوق الليبيين دون استجداء أو ضغوط وللحفاظ على كرامة الليبيين

3- إختيار العناصر المكلفة بملف المصالحة بدقة، العناصر المؤهلة للعمل الخيري الإنساني، والوازع هو رضى الله والتقرب اليه، ويدركوا مخاطر القطيعة والخصام والنزاع واستمرار الكراهية بين أبناء الوطن الواحد، ويجيدون فن الحوار والتفاوض الداعمة والجامعة والمقربة وليسوا منفرين وإقصائيين قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "يأتيكم عكرمة بن أبي جهل مؤمناً مهاجراً، فلا تسبوا أباه فإن سب الميت يؤذي الحي ولا يبلغ الميت[13]." (عشت معلماً للإخلاق يا رسول الله).

ومن هنا من عوامل نجاح المصالحة العناية باختيار من يتولى ملف المصالحة: عضو المصالحة لابد أن يمتلك الحكمة والشجاعة والكرم، وأن يكون شخصية تحضى بثقة الليبيين واحترامهم، حيث يمتلك تأييد شعبي ومجتمعي عريض، يتمتع برؤية صائبة ولديه القدرة علي تحمل المسؤولية وعلى اتخاذ القرارات السليمة في حل المشكلات، وأن يمتلك الأدوات الفكرية التي تساعده في التخطيط ومن ثم التنفيذ وتقديم عمل ناضج.

4- جهود الدولة وإمكانياتها، ولإن العدالة الإنتقالية والمصالحة عملية مجتمعية شاملة، فهي تحتاج لقناة أو هيكل إداري علي مستوى الدولة الليبية، يتولى تنفيذ قانون العدالة الإنتقالية الذي تم مناقشته بالبرلمان، ويشرف على الميزانية المخصصة للتعويض العادل للضحايا وجبر الضرر، وقد يتطلب الأمر مبالغ طائلة تقتضي تدخل الدولة في توفيرها وضمان سدادها، فالمصالحة والعدالة

[13] المكتبة الإسلامية الالكترونية : https://www.islamweb.net/ar/library/content تاريخ الدخول 2025/11/04

الإنتقالية هي جملة من التدابير القضائية والغير قضائية ليست كلها قضائية فمن ركائزها كما سبق وأن ذكرنا جبر الضرر ومواساة الضحايا والاعتراف والاعتذار والصلح الاجتماعي.

المطلب الرابع: نماذج تطبيق المصالحة والعدالة الإنتقالية

أولاً: نخلص من تعدد تجارب الدول في المصالحة أن هناك ثلاثة نماذج وهي:

1- نموذج طي صفحة الماضي ونسيانه جسدته مقولة حتحات على ما فات. (بدون عدالة انتقالية) نموذج (ميثاق الحرابي درنة 1946) [14]

2- نموذج كشف الحقيقة بالعدالة الإنتقالية بعد اعتراف الجناة مرتكبي الانتهاكات وتعويضهم للضحايا وجبر الضرر، وطلبهم السماح ثم يتم العفو.

3- نموذج كشف الحقيقة بالعدالة الإنتقالية وبعد اعتراف الجناة مرتكبي الانتهاكات وتعويضهم للضحايا وجبر الضرر. تستمر مجرى العدالة الإنتقالية بالمحاسبة وتطبيق الإجراءات القانونية (في ظل توفر وسائل التقاضي لكل الأطراف).

ثانياً: نموذج المصالحة التي نريد

من خلال التطبيقات المختلفة للعدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية تكشف لنا التطبيقات المتعددة والمتنوعة، ألي أن نماذج وتطبيقات العدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية تختلف من مجتمع لأخر، وفقاً لاختلاف القيم والعادات والتقاليد والتوجهات لكل مجتمع، لذا يتوجب نسعى للتوصل الي نموذج ليبي للعدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية.

المقترح البداية الهادئة المتوازنة، لتحقيق المصالحة يستوجب وضع خارطة طريق ليبية واضحة مبنية علي أسس علمية وواقعية وبرؤية سياسية تبدأ من المحلة، ثم الفرع البلدي، فالبلدية حتى تعم ليبيا، تحدد أساسيات المسألة الوطنية وخطوطها العريضة تلزم جميع الأطراف وتكون محصنة من الفئوية والإستئثار ومن إغراءات الحكم[15].

وفي تصوري أن معالم هذا المشروح تتضمن المعايير التالية:

أ - النموذج الليبي، إدماج التقاليد المحلية في عملية المصالحة ونطورها، بما يتناسب مع الأرث الحضاري للشعب الليبي.

ب - وأن تكون لنا ثوابت في وحدة الوطن واستقلاله، وأن نتجه الي مصالحة الشجعان لا غالب ولا مغلوب كل الأطراف تقدم تنازلات مؤلمة من أجل الوطن.

---

[14] .
عقد في: 18 أبريل 1946 بمدينة درنة سمي ميثاق الحرابي

لعلّ الجميع يعرف (ميثاق الحرابي)، ميثاق الصلح المشهور الذي وقعته قبائل الحرابي وأعيان درنة عام 1946م ، والذي وئدت به الثارات والفتن وعلقت به الخصومات بين تلك القبائل نهائيا إلى اليوم !! حتى ذهب بعض الباحثين من المثقفين المعاصرين إلى وصفه بأنه سابقة في علم (العدالة الإنتقالية) شعاره ما قاله الأمير أنداك: حتحات علي ما فات. .

[15] (محمد عبدالحفيظ الشيخ (2017)، التداعيات وآفاق المستقبل)

ج ـ لا نقدم حلول نمطية تقليدية، بل حلول ابتكارية (على نهج الأمن الشعبي المحلي، او المحاكم الشعبية) وفي تشكيل لجان المصالحة مثل لجنة الحقيقة: نقترح تشكيل هيئات متنوعة يتم تكليفها لإجراء التحقيقات في الانتهاكات، تشمل خبراء من كافة التخصصات: قضاة، أئمة المساجد، مدراء المدارس، رؤساء مراكز الشرطة، أساتذة جامعات، ... الخ.

د ـ كما يؤخذ في الإعتبار **أنه ليس هناك وصفة جاهزة ـ نموذج للمصالحة ـ** يمكن تطبيقها بل لكل أقليم من أقاليم الدولة الليبية له خصوصيته ويختلف أيضاً وفق نوع النزاع أو الصراع فيه.

هـ ـ تحديد أطراف المصالحة، وفي هذا البند، نجيب علي تساؤل بين من ومن المصالحة؟

ينبغي أن ندرك أننا نتصالح مع السلوك، وليس شخص بعينة أو مرحلة محددة، وعليه يتوجب تقسيم قضية المصالحة عبر حقب تاريخية مرت بها ليبيا، حقبة المملكة الليبية، حقبة النظام السابق وحقبة خلال وما بعد 17 فبراير 2011 والي الآن، وحصر الانتهاكات والجرائم التي حدثت في هذه المرحلة أو تلك، وتحديد القضية وأطرافها، توفير الدعم المادي والمعنوي للأشخاص والأهالي المتضررين من عمليات العنف، بحيث يكون هذا التعويض مبدأ رسميا مُقررا ويُعمل به.

ـ ليس لليبيين من خيار الآن الا المصالحة الوطنية الشاملة بين كل اطياف المجتمع الليبي، فلا مناص ونحن اليوم في مسيس الحاجة الي نموذج للمصالحة برؤية متعددة: سياسية واجتماعية واقتصادية، وفق ما يلي:

1ـ تعويض كل فرد أو عائلة بشكل محدد عما تعرضوا له من انتهاكات وترجيع حقوقهم ورد المظالم ويتطلب ذلك التشخيص الجاد لكل مشكلة وقضية منفصلة، وتعالج بشكل مستقل لاختلاف كل قضية عن الأخرى في المشكلة والأطراف والبيئة والوقائع المصاحبة لها، حتى يتم وضع الحل الناجع لكل الانتهاكات، المعالجة وفقاً للقاعدة الشرعية والقانونية (مَن أفسد شيئًا فعليه إصلاحه) ولكن في حال عجز الجاني، تصبح من مسؤوليات المجتمع تعويض المتضرر وجبر ضرره فالمجتمع مسؤول عن حقوق الناس[16] وضمان حرياتهم وحماية ممتلكاتهم، ومسؤولين عن أي انتهاك على هذه الحقوق[17].

2ـ مصالحة سياسية، بين أنصار فبراير وأنصار سبتمبر.

3ـ مصالحة اجتماعية وهي بين قبائل او مدن حدثت بينها حروب وتقاتل خلال فترة الانتفاضة وما بعدها، وما صاحب ذلك من تهجير ونزوح، مثال مصالحة بين المدن كمصراته وتاورغاء، زوارة والجميل ورشفانة والزاوية، والزنتان والمشاشية ـ لكل حالة ومشكلة لها خصوصيتها وتفردها في المصالحة،

---

16 (الأمن القومي أساسه أمن المواطن، والأمن هو وظيفة أساسية للدولة، وهو شرط أساسي لإنشاء أنظمة الحكم التي توفر احتياجات المحكومين) ـ د. قادة بن عبد الله عائشة. (2023). (المعضلة الأمنية في ليبيا إشكالية بناء الدولة) مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية/ المجلد 2/ العدد1 / ص.ص 42- 68 جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان ـ الجزائر.

17 مثال الجزائر، أثر العشرية السوداء ـ رصدت مبلغ 18.6 مليار دينار جزائري لملف المصالحة الوطنية. ـ كربوش أحمد (مكانة سياسة المصالحة الوطنية في حل الأزمة الجزائرية) رسالة ماجستير في العلوم السياسية،، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر. ص105

4ـ مصالحة اقتصادية (العدالة التصالحية)[18] وهي بين الفئات المحرومة من الثروات الليبية ممثلة في هيئة العدالة والمصالحة وبين من استحوذ على أموال وممتلكات وعقارات من خلال استغلالهم النفوذ في فترات وحقب متعددة مرت على البلاد، ويستوجب ذلك ترجيع الأموال او قدر كبير منها بالمراضاة للخزينة العامة، يتم من خلال موقف شجاع[19] يقوم به أحد العناصر الذين استغلوا صلاحياتهم ونفوذهم خلال حقب ماضية ومتهم بشبهة فساد مالي ويريد أن يتصالح مع المجتمع، عليه تقديم طلب كتابي للصلح وترجيع ما يتوجب عليهم ترجيعه للشعب، وتقوم اللجان المعنية بتحديد موعد محدد للمفاوضات وللتصالح.

الخاتمة:

هناك شرط ابتدائي يجب توفره لنجاح المصالحة الوطنية والعدالة الإنتقالية: لابد من شيوع ثقة الناس وإقناعهم وفئاتهم الحاكمة ومؤسساتهم بضرورة المصالحة كآلية لمساعدة الدولة المنكوبة تنقذهم وتخرجهم من النفق المظلم.

لجان تشكل من ذات العلاقة، لجان تعبئة وتثقيف حتى يصل في قناعة المواطن حاجته للمصالحة وكل من له علاقة بأهمية المصالحة، نضع برنامج متكامل للقناعة بالعدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية وهكذا والعناصر التي ساهمت في نجاح هذه المراحل يشكل بها فريق علي مستوى الوطن

ـ مفوضية المصالحة بقدر الإمكان تُشكل من كل التوجهات وكل الحقب التاريخية التي مرت بها الدولة الليبية، حتى لا تتحول الي محاكمة لمرحلة معينة أو لفئة محددة، بحيث تكون الضحية في كل المراحل هي أساس أي حل من خلال مشاركتها في التسوية، كما أنه يجب أن يضمن إيجاد حل يلائم الضحية ويسكن جراحها من خلال مساهمته في تحديد طريقة تسوية الخلاف).

ثالثاً : الاستنتاجات

وبنظرة تحليلية من الواقع المعاش ومن خلال ما تم تناوله في هذا البحث حول العدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا، يمكننا استنتاج ان فترة الأربعة عشر سنة الماضية بما احتوته من تقاتل وحروب سياسية واجتماعية أثرت علي حياة الليبيين وخلفت من المعاناة والبؤس والتهجير والنزوح، وتدني الوضع المعيشي على المستوى الاقتصادي، مع استمرار الوضع الأمني الهش في ليبيا، في ظل تصادم مصالح القوى الكُبرى[20].

وهذه الحالة كانت كفيلة بطرق ناقوس الخطر، وأدراك الليبيين على مختلف انتماءاتهم السياسية والاجتماعية بتعرض هيبة الدولة للمخاطر وتأثر سيادتها بما يشكل تهديد حقيقي للأمن القومي ولكنهم عوضاً عن ذلك أستمر تجاهل ملف المصالحة، بل تم إدخال هذا الملف في دوامة الصراع وأصبح جزء من أدوات الانقسام، تمثل ذلك في عدم التوافق بين المجلس الرئاسي المكلف وفق

---

18 تمثل العدالة التصالحية إحدى ركائز النظام الإجرائي الجنائي الجديد في كثير من الدول كفرنسا مثلا والمغرب كإحدى الدول العربية التي تبنت مثل هذا النظام. فهذا النظام يعد أقرب النظم الإجرائية لتحقيق أهداف العدالة الانتقالية في المجتمع الليبي نظرا لطبيعة التركيبة الاجتماعية الليبية (طارق محمد الجملي، 2019/01/04. مجلة المفكرة القانونية، تونس ـ العدد 13 ـ ديسمبر 2018)

19 لإن الضغوطات اللي عليهم تمنعهم من الاعتراف والاعتذار ورد الأموال المنهوبة من المجتمع.

20 ـ د. قادة بن عبد الله عائشة. (2023). (المعضلة الأمنية في ليبيا إشكالية بناء الدولة) مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية/ المجلد 2/ العدد1/ ص.ص 42- 68 جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان ـ الجزائر.

الاتفاق السياسي بملف المصالحة، ومع البرلمان السلطة التشريعية الذي يرى إنه المعني بإصدار التشريعات من بينها قانون العدالة الإنتقالية وهو اختصاص أصيل له، وكان الصراع علي أشده مما عرقل إصدار قانون العدالة الإنتقالية رغم الانتهاء من إعداده[21]. وقد توصل الباحث إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية بين العدالة الانتقالية والتنمية السياسية وبالتالي أثبتت مصداقية فرضية الدراسة:

" نجاح المصالحة الوطنية والعدالة الإنتقالية عنصر أساسي لتحقيق الأمن القومي الليبي"

ـ والجدير بالذكر أن نشيد بالعديد من الخطوات الإيجابية حول ملف العدالة الإنتقالية والمصالحة الوطني التي أتُخذت وينبغي الإشارة اليه ودعمها وتعظيمها منها:

كالإفراج عن بعض المساجين من النظام السابق، والقانون رقم 2/ 2015 الصادر عن البرلمان لإلغاء قانون العزل السياسي[22] رقم 13 /2013، والقانون رقم 6 / 2015 بشأن العفو الذي أصدره البرلمان وكذلك عودة الكثير من المهجرين الي أرض الوطن فهي جهود تصب في اتجاه المصالحة الوطنية ، كما جهود النائب العام بتبعية كل السجون لإشراف وزارة العدل، مع إستكمال العدالة الإنتقالية بالتعجيل بإصدار قانون العدالة الإنتقالية؛ ليضمن مشاركة فاعلة لممثلين عن النُخب الثقافية والاجتماعية والدارسين والباحثين في الشأن الداخلي، ونشطاء مؤسسات المجتمع المدني، في دعم تكوين هيئة عُليا لمشروع المصالحة الوطنية.

ـ ينبغي البدء في توثيق الحالات والوقائع التي شكلت انتهاكاً لحقوق الإنسان والإقرار بمبدأ محاسبة مرتكبي الجرائم والمتسببين في إهدار حقوق الأبرياء، وضع حلول سلمية للمنازعات، على أن تكون هذه الحلول مُرضية لجميع الأطراف المتنازعة، وقادرةً على الوفاء بحاجاتهم الأساسية، والاستجابة لتطلعاتهم الجوهرية، لأنه من الممكن أن تكون لكل طرف حاجاته التي يعتبرها مبرراً لرفضه الصلح، كما أن التنازل عنها بالضغط أو الضعف لا يعتبر إعاقةً للمصالحة فقط بل يُعد تمهيداً لنزاع آخر في المستقبل القريب (تأجيل الصراع).

ويتم ذلك بشكل تصالحي يشمل كافة الجوانب السياسية والاجتماعية، **المجني عليه هو أحرص على تعويضه وجبر ضرره أكثر من حرصه الي الانتقام من الجاني**

ـ دعم المؤيدين لمسار المصالحة الوطنية من أفراد وجماعات ومنظمات بهدف إقناع المترددين أو المعارضين بأهمية المصالحة الوطنية، وأنها هدف وطني لابد من بلوغه، وهذا من شأنه أن يُنتج مقاربة فعالة لتمتين العلاقات السليمة بين أعداء الأمس، فالمصالحة الوطنية مهمة مجتمعية ينبغي أن يشارك فيها التعليم والإعلام والثقافة والأوقاف والعدل والداخلية ومنظمات المجتمع المدني. وهنا تجدر الإشارة بأنه تم التوصل الي الآتي:

---

[21] شارك الباحث مع نخبة من الاختصاصيين من مختلف أرجاء ليبيا في مناقشته بإشراف لجنة العدل والمصالحة الوطنية بالبرلمان 2024 - 2025

[22] من مخرجات المؤتمر الوطني هذه التشريعات استهدفت إقصاء أحد أطراف النزاع من خلال إقرار مبدأ العزل السياسي. وهذه التشريعات لم تضع آلية واضحة تستهدف تحقيق المصالحة الوطنية من خلال الإقصاء السياسي. بل على العكس تماما، أعتقد أن السياسة التي اعتمدتها تلك التشريعات أدّت وتؤدي إلى تعزيز حالة الانقسام الاجتماعي والسياسي، وتقوية حالة العداء بين أطراف النزاع الليبي من خلال حرمان أحد أطراف النزاع من أي ميزة يمنحها نظام العدالة الانتقالية (طارق محمد الجملي، 2019/01/04. مجلة المفكرة القانونية، تونس ـ العدد 13 ـ ديسمبر 2018)

التوصيات:

1- بناء وتأسيس إعلام موضوعي ومحايد، يساهم في إشاعة روح التسامح ونبذ العنف ونشر ثقافة الحوار والتعايش السلمي، واحترام الرأي والرأي الآخر[23].

2- يقترح الباحث إدخال مبادئ وقيم المصالحة الوطنية في المناهج التعليمية والتربوية، ونشر ثقافة المصالحة وتكريسها منهجا للعلاقات الاجتماعية وأساسا منيعا لبناء السلم الاجتماعي وقيام دولة مدنية متحضرة

3- إقامة ورش عمل لمشروع بناء رأي عام وطني يجنح للسلام ويكون هدفه بناء وطن والاعتزاز به

4 ـ توظيف المنابر بإصلاح الخطاب الديني والدفاع عن الدين الإسلامي السمح دين العدل والمساواة، دين الحق والتوحيد.

5- توحيد المؤسسة العسكرية وتضمين اتفاق حل المجموعات المسلحة ونزع السلاح وحصره بيد السلطة التنفيذية الموحدة فقط، وتفعيل قانون الحد من انتشار السلاح.

6 ـ القبيلة أمر واقع وعنصر مهم في المصالحة الوطنية، عدم تجاوزها في الحل، مع تنقية وتطوير العرف الاجتماعي بما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية، والقوانين السارية بالمجتمع.

7- العمل بشكل جدي وفعّال في بذل كافة الجهود لأجل الكشف عن جميع المختفين والمفقودين وتحديد ظروف اختفائهم، والتكفل بعائلاتهم ومساعدتهم في العثور على ذويهم.

8 ـ إقامة حكومة قوية متجانسة ومستقرة، تحظى بالقبول من الأقاليم الثلاثة، على أن تقام هذه الحكومة وفق أُسس ديمقراطية صحيحة وسليمة.

9- التعجيل بإصدار قانون العدالة الإنتقالية بما تضمنه من تكوين مفوضية للمصالحة. **وأن يتم تحصين قانون العدالة الإنتقالية والمصالحة الوطنية بمادة بالدستور. مادة لا تتعدل إلا بثلثي البرلمان.**

ـ وأخيراً: عُرف عن الليبيين مهما تعرضوا للمصاعب لا يستكينوا بل يستنهضون الهمم، وهكذا وبكل عقلانية يقررون: أنه **لن** تستمر حالة الإحتراب إلى مالا نهاية، **ولن** تستمر حالة العداء والكراهية بين أبناء الوطن الواحد رغم فداحة المصاب، ولإن التفكير في المستقبل يتطلب موقف حازم وحاسم، كان لابد من التفكير بجدية لإنهاء حالة الإحتراب والتخوين والتوقف عن شيطنة الآخر، مع ضرورة إقناع الأطراف المتحاربة للتوجه إلى طاولة المفاوضات وشيوع ثقافة التسامح بين الفرقاء الليبيين والتصالح وتطبيق العدالة الإنتقالية.

المراجع:

أولاً الكتب:

[23]- د. إلياس إمحمد مسعود شريحة، (أثر المصالحة الوطنية على الاستقرار الاجتماعي في بناء الدولة الليبية). مجلة الجبل العلمية ـ العدد الخامس ديسمبر 2022. جامعة الزنتان. ليبيا. ص9

1 ـ أبراش ، إبراهيم (2009)، " المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية" ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان الأردن.ط1

2ـ الجوهري ، إسماعيل بن حماد(2009) الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، القاهرة، دار الحديث. مصر

3 ـ السايح، أسامة (2014)." العدالة الإنتقالية في ليبيا نظرة نقدية لقانون العدالة الإنتقالية وعوائق تطبيقه"، في كتاب العدالة الإنتقالية في السياقات العربية، إعداد هايدي علي، المنظمة العربية لحقوق الإنسان.

4 ـ الفرشيشي، وحيد وآخرون. (2015)." دليل العدالة الإنتقالية في ليبيا"، تونس المعهد العربي لحقوق الإنسان.

5ـ مكنمارا، روبرت (1970)، جوهر الأمن، ترجمة يونس شاهين، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، القاهرة.

ثانياً: البحوث والمقالات

1ـ الجريبي، هند فرج (2016)، دور مؤسسات المجتمع المدني الليبي في المصالحة الوطنية بين العراقيل وآفاق التجاوز، مجلة شؤون ليبية، العدد الثاني.

2 ـ الشيخ، محمد عبدالحفيظ (2017)، المصالحة الوطنية في ليبيا، التحديات وآفاق المستقبل، مجلة جيل للدراسات السياسية والعلاقات الدولية، العدد الحادي عشر، ص ص 37 - 50

موقع المنظومة: تاريخ الدخول 2025/10/21
https://search.mandumah.com/Searc

3ـ العاتي، رجب عمر (2015) العدالة أُنتقالية الإشكالات والفرص في الواقع الليبي. مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية. العدد السادس.

4ـ سبع، شداد مولود (2017) ـ عدم الاستقرار السياسي في ليبيا، دراسة في العوامل الداخلية والخارجية ـ مجلة العلوم القانونية والسياسية. العدد الأول.

5 ـ دراسة حادي، إبراهيم (2018) الدولة الفاشلة في ليبيا والتهديدات الأمنية علي الأمن الوطني الجزائري، دراسة تداعيات حالة فشل الدولة في ليبيا مجلة الحوار المتوسطي، المجلد التاسع، ال عدد2 سبتمبر 2018، ص 432 - 449 تاريخ الدخول 2025/10/22:
file:///C:/Users/DK/Downloads.pdf

6ـ زردومي، علاء الدين (2016، مسار العدالة الإنتقالية في ليبيا: دراسة في الآليات والتحديات، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد السادس عشر.

ـ مجموعة المحاضرات التي قام الباحث بتدريسها لطلبة العلوم السياسية، كلية الاقتصاد (كمقرر لمادة قضايا سياسية معاصرة) خلال السنوات 2021، 2022، 2023 .

ثالثاً: الرسائل العلمية

1 ـ علياء المنصوري 2021، بعنوان تأثير الأزمة الليبية علي الأمن القومي لدول شمال إفريقيا، رسالة ماجستير، العلوم السياسية. جامعة الشرق الأوسط. عمان. الأردن

2- فاطمة وناس، المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مرباح ورقلة، 2013.

3- عبد القادر فرج عبد القادر، الانقسام السياسي وأثره علي الأمن القومي (دراسة حالة ليبيا) 2025، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، قسم العلوم السياسية، الجامعة الأسمرية الإسلامية. زليتن

4- محمد، يوسف الرفاعي يوسف (2019)، التدخل الدولي في ليبيا وتداعياته على كيان الدولة وسيادتها الوطنية خلال الفترة من 2011 - 2015، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

5- يوسف، حمزة (2016)، تحديات بناء الدولة في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر

رابعاً: شبكة المعلومات الدولية

1- محمد عبدالحفيظ الشيخ، تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا بعد 2011، نشر على صفحات الأنترنت، مركز دراسات الوحدة، مجلة المستقبل العربي، العدد 53، www.ausib. Orgtpoifnfn،

2- الرقيق، عبيد (2018)، الآليات الممكنة لتحقيق المصالحة والعدالة الإنتقالية في ليبيا.

تاريخ الدخول 2025/10/21 http://www.unsmil.unmissions.org

3 ـ صورية. زواشي." إنتشار السلاح الليبي، تعقيدات أمنية وهواجس إقليمية"، مركز الصحراء للدراسات والإستشارات: تاريخ الدخول 2025/10/21
http://essahraa.net/node/6349

4- كيف تتوزع القوى المسلحة الأساسية في ليبيا؟ قناة الميادين الإخبارية،
http://www.almayadeen.net

5- https://www.addustour.com/article كذلك أنظر جريدة الدستور الأردنية